سياسة الميزانية العامة في الجزائر وتوجيه التنمية الاقتصادية (1995-2010)

Algeria Public Budget Policy and Directing Economic Development (1995-2010)

د. رمضاني لعلا

أستاذ محاضر في قسم العلوم الاقتصادية

جامعة الأغواط –الجزائر-

البريد الالكتروني: l.ramdani@yahoo.fr

ملخص

ركزنا في هذا المقال على دراسة ميزانيات الجزائر خلال الفترة (1995-2010) لان هته الفترة تعتبر مهمة، بالنسبة لاقتصاد الجزائري فمرحلة الأولى كانت مرحلة صعبة، نظرا لأنها مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق،وكذالك الأزمة المالية الخانقة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري (أزمة المديونية)، كذالك مشكل تمويل الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية نظرا لنقص الإيرادات سببه انخفاض أسعار المحروقات، أما الفترة الثانية فكانت فترة ما يسمى الطفرة المالية أو الوفرة المالية، نظرا لارتفاع أسعار المحروقات، مما جعل الدولة تغيير في سياسة الميزانية العامة لتوجيه التنمية الاقتصادية

الكلمات المفتاحية: الميزانية العامة، الإيرادات، النفقات، السياسة المالية، الديون الخارجية، التنمية الاقتصادية

Abstract

This paper investigates the evolution of Algerian budgets over the period (1995-2010) because it is considered as very important to the Algerian economy. The first phase was very hard regarding to its transitional character to the market economy, and also to the harsh economic crisis that has hit the Algerian economy. The problem of financing economic and social activities due to decreasing resources and this is due to the dramatic drop of oil prices. The second period was called financial jump or financial affluence regarding to the increase of hydrocarbons' prices, this makes the state changes its budget policy to orientate economic development

Key words: general budget, revenues, expenditures, fiscal policy, foreign debt, economic development

مقـدمة:

إن نهاية الثمانينات من القرن الماضي كانت فترة محرجة بالنسبة للاقتصاد الجزائري نظرا للصدمة العكسية لأسعار البترول و الغاز و انخفاض قيمة الدولار، و هو ما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري و أدى إلى ضعفه في هذه المرحلة، من خلال تدهور إيرادات الصادرات النفطية، و تفاقم حدة الديون الخارجية و ارتفاع معدل التضخم.

وهذا ما دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في السياسة الميزانية للدولة وذالك للبحث على إيرادات أخرى خارج إيرادات المحروقات، لتمويل تزايد النفقات العمومية من جهة،وتوجيه التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

مما جعل الجزائر تباشر إصلاحات اقتصادية شاملة بداية من سنة 1995م،حيث ركزت فيها على إعطاء الدور الايجابي لسياسة الميزانية في توجيه التنمية الاقتصادية،ومن خلال هذه المقدمة يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هو دور سياسة الميزانية في توجيه التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1995-2010؟**

ويمكن معالجة هذه الإشكالية في المحاور التالية:

- **المحور الأول**: الميزانية في الفكر الاقتصادي (المدارس الاقتصادية)؛
- **المحور الثاني**: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1995-2010)،وآثارها الاقتصادية؛
- **المحور الثالث**: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1995-2010)،وآثارها الاقتصادية؛
- **المحور الرابع**: سياسة العجز الموازني في الجزائر، وأثره الاقتصادية؛
- **المحور الخامس**: تقييم نتائج سياسة الميزانية العامة على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أولا : الميزانية في الفكر الاقتصادي (المدارس الاقتصادية)

ترجع نشأة الميزانية العامة للدولة في إلى القرن 17م، عندما قامت في إنجلترا الثورة الصناعية سنة 1688م ثم انتشر نظام الميزانية في بلدان العالم ومن بينها فرنسا حيث اجتمعت الجمعية الوطنية الفرنسية في سنة 1789م، وقررت عدم قانونية كل ضريبة لافترضها السلطة التشريعية، وقد كان الهدف من إقرار نظام الميزانية يرمي إلى فرض رقابة السلطة التشريعية على الحكومة، حيث قرر البرلمان ضرورة موافقة النواب على ما يفرض من ضرائب ثم امتدت إلى ضرورة رقابة كيفية إنفاق المال العام،وهكذا أخذت الميزانية شكلها النهائي وأصبح من الضروري موافقة المجالس النيابية على إيرادات الحكومة ونفقاتها لمدة سنة مقبلة، وأصبحت ظاهرة موافقة المجالس النيابية على الميزانية من أبرز ما تميزت به الديمقراطيات التقليدية منذ القرن التاسع عشر"19م[1].

1- مفهوم الميزانية :

لا يكاد يتفق كاتبان على تعريف محدد لكلمة ميزانية، ومن أجل أن نرى كيف يختلف الكتاب حول تعريفهم للميزانية نجد أنه من الضروري استعراض بعض التعريفات القصيرة التي اخترناها من المؤلفات العديدة حول الميزانية.

- الميزانية العامة عبارة عن تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة في فترة مقبلة.[2]

- تعتبر الميزانية العامة للدولة وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية، لإشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة.[3]

- الميزانية العامة عبارة عن بيان تقديري لما يجوز للحكومة إنفاقه وما ينتظر أن تجبيه من المال خلال فترة معينة من الزمان

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نقول إن دور تأثير الدولة في النشاط الإقتصادي ينعكس على ميزانيتها، وأن ميزانية الدولة ليست تعبيرا رقميا عما قامت به الدولة، وإنما هي عبارة عن خطة أو برنامج تنوي الحكومة تنفيذه في العام المقبل وأن هذا البرنامج يحمل في طياته تحديدا واضح لأهداف المجتمع، وأن تكون السلطة التنفيذية ملتزمة بتحقيق هذه الأهداف قدر الإمكان، كما أن إعتماد هذا العمل من طرف السلطة التشريعية، ويجب أن يتم الإعداد والإعتماد قبل بداية السنة المالية.

2- الميزانية في الفكر الاقتصادي (المدارس الاقتصادية) :

2-1- الميزانية عند الكلاسيك (التقليديين) :

وجه الإقتصاديون التقليديون من أنصار المذهب الحر جانبا لا بأس به من إهتماماتهم لدراسة المالية العامة (الميزانية)، متأثرين بذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من الدور الإقتصادي والإجتماعي الذي تمارسه الدولة في حياة المجتمع، فقد كانت الأفكار السائدة عند هؤلاء أن الإدخار والإستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات أسعار الفائدة، عند مستوى التشغيل الكامل دائما، وبأن موارد المجتمع الإنسانية والطبيعية والفنية سوف تستغل بأقصى كفاية وتوظف توظيفا كاملا بصفة مستمرة إذا لم تتدخل الدولة في الميزان الاقتصادي على وجه الإطلاق، ومن ثم كان من الطبيعي أن يؤمن التقليديون ومن سبقهم بمبدأ "حيادية الميزانية "[4].

ومما سبق يتضح أن دور الميزانية الحيادية هو وضع سياسات الرقابة لأوعية الميزانية بالتحكم فيها وبإيراداتها ونفقاتها، وتسخير ثلث الإيرادات العامة لكفاية النفقات العامة وبالتالي ضرورة تحقيق توازن الميزانية.[5]

فهكذا ترى هذه النظرية أن حالة عدم التوازن هي حالة عابرة، تختفي بتدخل ميكانيزمات السوق، ويمكن إيجاز أهم النقاط المتعلقة بالميزانية المحايدة فيما يلي:

- ضرورة الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات التي يسمح بها دور الدولة، فالميزانية المحايدة يجب أن تهتم بتحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة.

- ضرورة ضغط النفقات العامة إلى أدنى ما يمكن وضرورة المحافظة على توازن الميزانية، وعدم الالتجاء إلى القروض العامة أو الإصدار الجديد إلا في الحالات الاستثنائية.

- توزيع دخل معين بين أنواع مختلفة من النفقات بصورة تحقق أكبر منفعة ممكنة.

2-2- الميزانية عند المدرسة الكينزية :

بعد أن أثبت الكساد العالمي الكبير "1929م" عدم إمكانية تحقيق التوازن الإقتصادي آليا، وقصور أسلحة السياسة النقدية المصرفية لتحقيق هذا التوازن ظهرت نظرية معارضة لأفكار الكلاسيك هي نظرية الكينزية، حيث عارض " J.M.KEYNES" أفكار الكلاسيك في كتابيه الكبيرين " تحليل العملة 1931م " و " النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود 1936م" فأوضح أن الإدخار والإستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق التغيرات في الدخل الأهلي، ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل، بل عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل، كما أوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة بل الأهم من ذلك هو توازن ميزانية الإقتصاد الوطني، ولو أدى هذا إلى عدم توازن ميزانية الدولة في المدة القصيرة على الأقل.(6)

وهكذا فإنه مع هذا التطور الجديد أصبحت الميزانية فيها صورة لدور الإقتصاد وأداة تحقق أهدافها، ففي إختيار نفقاتها ومصادر إيراداتها تحاول الدول قبل كل شيء أن يتم هذا الإختيار على نحو يتفق مع سياستها الإقتصادية ويساعد على تحقيقها آخذة في الحسبان أن يتم ذلك في ظل توازن إقتصادي كلي.

2-3- الميزانية عند المدرسة الاشتراكية :

تختلف ماهية وأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في المجتمعات الإشتراكية عنها في الدول الرأسمالية، وذلك بالنظر لإختلاف الأسس الموجهة للإنتاج والتوزيع في كل منهما، فالمجتمعات الإشتراكية تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساسا لإقتصادها ومن التخطيط الوطني الشامل أسلوبا لأدارته، فيتم توجيه الإنتاج بين مختلف الأغراض طبقا لواردات الخطة الوطنية، كما تتولى هذه الخطة مسؤولية المواءمة بين الموارد المادية والموارد البشرية الإنسانية، وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة والمجالات وذلك لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الإقتصاد الإشتراكي.(7)

وفي ظل ما سبق فقد تم تغيير دور الميزانية العامة حيث أصبحت جزء من الخطة الوطنية، حيث أصبحت الكميات المالية (النفقات العامة،الإيرادات العامة) أدوات أساسية في الخطة المالية، والتي تمثل مع الخطة العينية الجانبين المتعاملين للخطة الوطنية.

2-4- الميزانية عند المدرسة النقدية (الحديثة) :

إن الصعوبات الإقتصادية التي ظهرت بعد الأزمتين البتروليتين قد خلقت آثارا كبيرة منها، ضعف معدل النمو الإقتصادي مما صعب تحمل الإقتطاعات الإجبارية (الضرائب)، الركود التضخمي وآثاره السلبية.

هذه الصعوبات أدت إلى ظهور المدرسة النقدية بزعامة"M.FRIEDMAN" وأتباعه منددة بالأفكار الكينزية، حيث أصبحت هذه المدرسة تهتم أساسا بالكتلة النقدية وتركز على أهميتها في تنظيم وضبط الإقتصاد الوطني وترشيد سلوك الأطراف الإقتصادية الأخرى، وقد تلاحقت هجومات فريدمان على المبادئ التي دعا إليها كينز داعيا إلى التخلي عن التدخل المتزايد للدولة والنمو المفرط للنفقات العامة.[8]

ومما سبق نجد أن المدرسة النقدية ركزت أهميتها في تنظيم وضبط الإقتصاد الوطني على الكتلة النقدية وأهملت تماما الميزانية ولم تعطي لها أي دور، بل إعتبرت أنها تؤدي إلى أثار سيئة على الإقتصاد "كأثر الإبعاد مثلا ".

ثانيا : تطور الإيرادات العامة-الموارد العادية والجباية البترولية- وأثرها الاقتصادي الفترة (1995-2010)

عمدت السياسة الإيرادات خلال الفترة محل الدراسة على تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما اعتمدت سياسة الإيرادات والضريبية على وجه الخصوص اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية والتي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة.

1- تطور الموارد العادية :

تعتبر الموارد العادية الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها وقد تطوّر مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطوّر فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطوّر وتنوع الحاجات العامة[9].

تعددت أنواع الموارد العادية، وتشعبت،فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات، وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها، وثالثة موارد إجبارية سيادية كالضرائب حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 منه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى[10]:

- إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوي؛
- الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات؛
- التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛

- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

ومن خلال الجدول التالي يتم توضيح تطور الموارد العادية في الميزانية العامة:

جدول رقم (01) : يبين تطور الموارد العادية للجزائر خلال السنوات (1995-00-06-08-2009)

الوحدة : مليون دج

البيان / السنوات	إيرادات جبائية (عادية)		إيرادات عادية		إيرادات أخرى		إجمالي الموارد العادية	
	المبلغ	النسبة٪	المبلغ	النسبة٪	المبلغ	النسبة ٪	المبلغ	النسبة ٪
1995	236,500	82,84	11,000	3,85	38,000	13,31	285,500	100
2000	425,840	84,35	17,000	3,37	62,000	12,28	405,84	100
2006	610,770	81,23	22,500	3	118,650	15,77	751,920	100
2008	754800	79,14	68500	7,18	130500	13,68	953800	100
2009	921.000	79.5	86.600	7،4	150.500	13	1158.100	100

المصدر: قوانين المالية (-95-00-06-08-09)

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع الموارد العادية، نتيجة للسياسة الاقتصادية المتمثلة في جلب وتشجيع الاستثمارات , حيت بلغت الاستثمارات المباشرة للجزائر سنة 2000م حوالي 438مليون دولار،وفي سنة 2001م بلغت 1196 مليون دولار إ مما أدى إلى زيادة المؤسسات الخاصة،هذا ساعد على رفع الأوعية الضريبية و رفع إيرادات الدولة من الجانب الضريبي.

وبما أن الجباية العادية تمثل النسبة الأكبر من الموارد العادية فسنحاول تخصيص قدر أكبر من الدراسة لها.

1-1- الإيرادات الجبائية :

تمثل اكبر نسبة من الموارد العادية في الميزانية الدولة. ومن خلال الجدول والشكل التالين، يتم توضيح ما مدى مساهمة كل عنصر في الإيرادات الجباية العادية.

جدول رقم (02) : يبين تطور الجباية العادية للجزائر خلال السنوات (95-00-06-08-09)

الوحدة: مليون دج

البيان / السنوات	حاصل الضرائب المباشرة		التسجيل والطبائع		الرسوم المختلفة		ضرائب غير مباشرة		حاصل الجمارك	
	المبلغ	النسبة٪	المبلغ	النسبة٪	المبلغ	النسبة ٪	المبلغ	النسبة ٪	المبلغ	النسبة ٪
1995	49500	20,9	8000	3,38	98800	41,7	17200	7,27	63000	26,68
2000	108750	25,54	15,670	3,68	207890	48,82	560	0,13	93970	21,83
2006	168140	27,53	21610	3,54	303090	49,62	850	0,14	117080	19,17
2008	278800	36,93	26000	3,44	327700	43,43	1000	0,13	121300	16,07
2009	321.800	34،8	31.000	3	417.600	45.2	1.000	0،1	149.600	16،1

المصدر: قوانين المالية (95-06-08-09)

من خلال هذا، نجد أن إيرادات الجبائية العادية شهدت تطورا ملحوظا إذ انتقلت من 71.700 مليون دج سنة 1990م إلى 236.500 مليون دج سنة 1995م، أي زيادة بنسبة 69.68 % واستمرت

الزيادة لتصل 425.840 مليون دج سنة 2000م حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية 41.39%، و هذا راجع للأداء الجيد لتحصيل الضرائب الخاصة بالتجارة، وزيادة النشاطات الاقتصادية، كما ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية و الضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة تحرير التجار الخارجية، و توسيع نطاق المبادلات، كما اتجهت الضرائب نحو الارتفاع، وذلك نتيجة التدابير المتخذة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي، الذي جاء فيها رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) و التقليل من الإعفاءات الرسم على القيمة المضافة، وإلى رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33% زيادة على انتعاش الضرائب غير المباشرة.

غير أن الجباية العادية عرفت تدهورا إبتداءا من السنة 1999م، حيث بلغت حسب التقديرات 314.013 مليون دج، و 425.840 مليون دج سنة 2000م , إن كان هذا الانخفاض يعرقل نتائج النمو فإنه يطرح مشكل تحصيل الضرائب الناتج عن غياب المتابعة الجبائية الصارمة لكبار المكلفين بالضرائب، ضيق قاعدة الجباية العادية، وتجرد الإشارة إلى الخسائر التي تعاني منها الخزينة العمومية نتيجة الغش و التهرب الضريبيين، إضافة إلى الاستخدام السيئ للمال العام، حيث بلغت خسائر سوء التسيير (10400 مليار سنتيم) خلال ثلاث سنوات (2005- 2007) [11].

إلا أن إيرادات الجباية العادية شهدت تطورا ملحوظا إبتداءا من سنة 2000م، حيث قدرت حسب التوقعات بـ 425840 مليون دج، و استمرت في التحسن من سنة لأخرى لتصل سنة 2004م حسب التوقعات إلى 471200 مليون دج، و هو ما يمثل 45.8% من الإيرادات الإجمالية، و بمعدل نمو 23.6%، وهذا التحسن في النمو لإيرادات الجباية العادية راجع لعدة عوامل نذكر منها: تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، فحسب تصريح المدير العام للضرائب (محمد بودربالة) فإن عدد الشركات التي يتم التصريح بها يزداد من سنة إلى أخرى، حيث كمن الإحصاء الأخير لمديرية الضرائب، و الإحصاء 65894 شركة ذات رؤوس أموال (إحصائيات لسنة 2004م)، بينما كان يقدر عدد هذه الشركات بـ 94.95% أما بالنسبة للأشخاص التجار، فأحصت مديرية الضرائب خلال نفس السنة 2004م، حوالي مليون و نصف مليون تاجر، مقابل 237000 تاجر سنة 1992م، بفارق حوالي 1263000 تاجر،أي زيادة 84.2%، هذه الإحصائيات بينت أن هذه الشركات و التجار قاموا بدفع الضرائب، مما أدى إلى زيادة الأوعية و زيادة إيرادات الدولة من الجباية العادية.

ومن الملاحظ أن إيرادات الجباية العادية تبقى ضعيفة مقارنة لجباية بترولية، بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة (المديرية العامة للضرائب)، و الإصلاحات الجبائية التي أدخلت على إدارة مديرية الضرائب، و بلغت الجباية العادية خلال سنة 2006م حسب الأرقام التقديرية 610770 مليون دج، و قدرت سنة 2008م بـ 754800 مليون دج، أي بزيادة تقدر 144030 مليون دج، و هو ما يمثل ما نسبته 19.08% هذا دائما حسب الأرقام التقديرية لقوانين المالية.

بالنسبة لميزانية الدولة تبقى الجباية العادية لا تساهم سوى بحوالي 40%، بينما ترجع حصة الأكبر إلى الجباية البترولية التي تغطي حوالي 60% من إيرادات الدولة، و حسب المدير العام للضرائب فإن

إدارة الضرائب، تعمل على توسيع قائمة دافعي الضرائب للتحول من أداة قمعية إلى إدارة للخدمات مشيرا (المدير العام للضرائب)، إلى أن أول المشاريع يكمن تدارك النقائص المسجلة على مستوى نظام المعلومات، حيث تقوم مصالح الضرائب باعتماد برنامج لتوسيع نطاق استخدام الأنظمة المعلوماتية بمصاحبة البنك العلمي.

2-1- تطور الجباية البترولية في الجزائر الفترة (1995 -2010) :

تعتبر الجباية البترولية في ميزانية الجزائر أهم مورد مالي تعتمد عليه الدولة، في تمويل المشاريع الاقتصادية حيث مثل هذا المورد عبر كل المراحل الاقتصادية للدولة النسبة الكبيرة في ميزانية الدولة، وتغيرت موارد هذا العنصر الهام حسب معطيات أسعار العالمية للأسواق النفط، ففي حالة ارتفاع أسعار المحرقات انعكس بالإيجاب على تمويل التنمية الاقتصادية[12]، كما حدث نهاية السبعينيات من القرن الماضي وبديات القرن الحالي في حالة انخفاض أسعار المحروقات، فانه يؤدي إلى تدهور إرادات الميزانية كما حدث في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، ومن خلال الإحصائيات التالية الخاصة بفترة الدراسة يمكن تحليل موارد الجباية البترولية ومآثرها على التنمية الاقتصادي.

جدول رقم (03) : يبين تطور الجباية البترولية للجزائر خلال السنوات (1995- 00 - 06 - 08 -2009)

الوحدة: ألف دج

البيان / السنوات	الجباية البترولية		إجمالي الإيرادات
	المبالغ	النسبة ٪	
1995	301,000,000	51,32	586,500,000
2000	524,000,000	50,93	1,028,840,000
2006	916,000,000	54,92	1,667,920,000
2008	970,200,000	50,42	1,924,000,000
2009	1628.500.000	58.4	2.786.600.000

المصدر: من قوانين المالية (-95-00-06-08 -09)

إن للجباية البترولية دورا هاما في إيرادات الميزانية العامة للدولة، في تغطية النفقات، حيث يشكل هذا النوع من الجباية المصدر الأساسي للإيرادات العامة.

وقبل التطرق لدور الجباية البترولية يمكن الإشارة إلى أنها عرفت تزايد مستمر من بداية التسعينات إلي غاية الألفية الثالثة وبالضبط سنة 2002م، ماعدا التذبذب الذي لحق بها سنة 1993م وكذا سنة 1998م.

فمن خلال الجدول، يتضح أن الجباية البترولية خلال سنة 1990م بلغت 76.200 مليون دج ثم ارتعت إلى 301.000 مليون دج سنة 1995 م،أي بزيادة بـ 224800 دج وهو ما يعادل نسبة 74.68%ويعود ذلك إلى الطلب الكبير على الموارد البترولية بسبب حرب الخليج.

ثم تراجعت الجباية البترولية إبتداءا من سنة 2002م، لتصل حسب التقديرات إلى "836060مليون دج" سنة 2003م،وحينها بلغت نسبة مساهمتا في موارد الميزانية حوالي 47.80% وهي اصغر نسبة بعد سنة 1994م أي نسبة تراجع قدرها 2.2% يمكن تفسير هذا التراجع بانخفاض أسعار تصدير المحروقات الغازية التي عانت من أثر تراجع أسعار النفط الخام.

ثم عرفت إيرادات الجباية البترولية تحسن سنة 2004م،وبعدها،حيث بلغت 970.200مليون دج ونسبة 54.92%مساهمة في إيرادات الميزانية لسنة 2006م، وهذه الزيادة لم تكن تلقائية وعفوية بل كانت نتيجة لعدة إصلاحات اقتصادية قامت بها الدولة على المستوى الكلي نذكر منها[13]:

دخول الشركات البترولية الكبرى للجزائر،للاستثمار في تطوير قطاع المحروقات (الغاز والبترول) مثل شركة (بكتل الأمريكية،شال الهولندية،توتال الفرنسية،برتش بروتليوم البريطانية،بتروناس،.....الخ)

كذلك كانت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات العالمية،مما ضاعف المسؤولية إلى تدعيم بترول الجزائر،وبالتالي ظهرت الزيادة في الجباية البترولية،هذا فضلا عن الاكتشاف الأخيرة في قطاع المحروقات في الجزائر (تدعيم بحق برغوم حاسي مسعود الثاني)،فباستعمال الكميات الهائلة لحوض بركين يمكن زيادة 230000برميل يوميا حيث كان يتوقع أن يصل سقف الإنتاج إلى "مليون ونصف مليون برميل" في سنة 2005م مع احتياطي يقدر بـ"مليار ونصف في30 السنة "،هذا أدى إلى جلب الشركات والمؤسسات الأجنبية للاستثمار في الجزائر،مما أدى إلى زيادة مصادر الإرادات الخاصة بالجباية البترولية والتي منها الاتوات والتي تعتبر مصدر غير مستقر من مصادر الإيرادات وهي عبرة عن مبلغ من المال تحدده الدولة مقابل قيام الشركات وخاصة البترولية بعملية الأشغال المتمثلة في الحفر والتنقيب داخل التراب الوطني.

وبعد ذلك نلاحظ أن إيرادات الجباية البترولية بدأت في الانخفاض،حيث بلغت حسب التوقعات التقديرية 970200مليون دج سنة 2008م،ونسبة 50.42%مساهمة في إيرادات الميزانية،أي بانخفاض بنسبة 4.5%سنة 2006م وهذا راجع إلى توجه الدولة إلى قطاعات أخرى، وانخفاض الأسعار العالمية للمحروقات في نهاية 2008 نظرا الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب العالمي، ورغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خزينة الدولة تبقى موردا غير مستقر لارتباطه بعدة عوامل خارجية منها "سعرا لصرف،سعر البرميل الخام،حجم الطلب على المحروقات على المستوى الدولي،بالإضافة إلى الظروف المناخية "،ومن هنا ظهر للدولة حتمية الاهتمام وتطوير الإيرادات المتعلقة بالجباية العادية على حساب الجباية البترولية.

ثالثا: تطور الإنفاق العام في الجزائر فترة (1990-2008)

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويمكن تعريف النفقات بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني. [14]

إنّ المعايير التي نراها ضرورة موضوعية في الإنفاق العام هنا هو من الوجهة الاقتصادية معيار الشفافية، أو ما يقابله من الوجهة الحقوقية صدق التعامل في النفقة العامة مع السلطة التشريعية، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار أنّ المجتمع الذي تتعامل معه هو مجتمع إنساني يفرض الانتباه إلى نظريات العلوم السلوكية والأخلاقية عند مخاطبته باتخاذ القرارات حتى تستطيع الوصول إلى أهدافنا من خلال وجدان الشعب.[15]

والنفقات في الجزائر كغيرها من الدول تكتسي طابعا خاصا لتعدد مجالات إنفاقها، وتقسم إلى:

نفقات التسيير:

هي نفقات ضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية المتكونة أساسا من أجور الموظفين و مصاريف صيانة البنيات الحكومية و معدات مكاتب و تجتمع في أربعة أبواب هي[16]:

- أعباء الدين العمومي و النفقات المحسوبة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطة العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

نفقات التجهيز:

يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية للدولة وتقسم إلى ثلاث أبواب هي:

- إستثمار من طرف الدولة؛
- إعانات الإستثمار من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال.

ونظرا لدور النفقات العامة في تمويل التنمية الاقتصادية عملت الجزائر منذ مرحلة الإصلاحات إلى جملة من التغيرات في تخصيص اعتماد مالية لتمويل المشاريع المهمة (الفلاحة، الصناعة، الخدمات، البنية الاقتصادية التحتية، الهيكل الإدارية).

1- نفقات التسيير:

في هذا المقال سوف نركز على تحليل تطور إجمالي نفقات التسيير خلال فترة الدراسة (1990-2009) وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (04) : يبين تطور نفقات التسيير للسنوات (90-95-00-06-08-09)

الوحدة: ألف دج

السنوات	المبلغ	النسبة من إجمالي النفقات ٪
1995	437975979	59,6
2000	965328164	76,88
2006	1283446977	48,77
2008	2017969196	46,68
2009	2.593.741.485	49

المصدر: قوانين المالية (95-00-06-08-09)

خلال بداية فترة الدراسة 1990م كان الاقتصاد الوطني يختنق من جراء تسديد المديرية،والتي كانت تستحوذ على حوالي 67%من المداخيل الخارجية،وكانت الموارد المتبقية تتوزع على إيرادات غير قابلة للتقليص "المواد الغذائية الأساسية،الأدوية....الخ ".

إن تفحصنا لنفقات التسيير خلال هذه الفترة، يسمح لنا بملاحظة أن هذه النفقات عرفت تفاقما وكان و كان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة،إذ استحوذت على نسبة تراوحت مابين 59.60% كحد أدنى سنة 1995م، و76.88% كحد أقصى من إجمالي النفقات وهذا سنة 2000م، ويرجع التزايد في نفقات التسيير إلى اعتبارات سياسة واجتماعية،بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية وأمنية،وفيما يلي نذكر بعض الأسباب التي أدت إلى تزايد نفقات التسيير [17]:

- رغبة الدولة والسياسة المقصودة التي تتبعها في توسيع رقعة الدوائر الوزارية وذلك من اجل تخفيف العبء والمسؤولية الملقاة عل عاتق الدولة،حيث نجد أنها تتزايد من سنة إلى أخرى،ويظهر ذلك في زيادة عدد الوزارات والهيئات الحكومية،وذالك لتسهيل مهمة العمل وتحديد الهياكل والقطاعات وتنمية الاقتصاد؛
- الإصلاحات الفارطة والتي مازالت تنتهج على قطاعات والوزارات،هذا في انفصال بعض الوزارات والهيئات عن بعضها،وتشكيل كل وزارة على حد والهدف من ذلك هو التقليل من الفساد الإداري والهيكلي الخاص؛
- رغبة الدولة في زيادة الاعتمادات المخصصة لبعض القطاعات كقطاع التربية والدفاع والتعليم العالي وكذا الشؤون الداخلية للحكومة،ويظهر ذلك سبب خلفية الدولة في تدعيم هذه القطاعات من اجل السير الحسن والتغيرات التي تصدر علي هذه القطاعات،فمثلا قطاع التربية نلاحظ زيادة الإعتمادات المخصصة له من سنة إلى أخرى،حيث نجدها تمثل ما نسبته 13.75%من إجمالي نفقات التسيير لسنة 2000م،ثم ما نسبته 17.3%من إجمالي نفقات التسيير لسنة 2006م،هذه الزيادة كانت تهدف أساسا إلى إنشاء وتشييد مدارس جديدة،هذا فضلا عن مجانية التعليم الذي يكلف الدولة مبالغ معتبرة مما يزيد من حجم النفقات؛

- الضغوطات التي تمارس على الدولة وخاصة الوزارات،من النقابات العمالية في شكل إضرابات واحتجاجات،من أجل منحهم امتيازات كزيادة الأجور والتقليص من الحجم الساعي للعمل،وهذا ما نلاحظه في بعض القطاعات،كقطاع التربية وكذا قطاع التعليم العالي والبحث العلمي،لهذا تجد الدولة نفسها أمام مأزق تلبية طلباتهم وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم النفقات؛
- الأزمات والكوارث التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية،سببت لها خسائر جسيمة وكبيرة في بعض الهياكل البنائية والقاعدية ومست كافة فئة المجتمع بجوانب سلبية،لهذا وضعت السلطات بعض الهياكل والقطاعات الوزارية لتقوم بتامين ضد هذه الأزمات وتعويض المتضررين من هذه الأزمات،ويظهر ذلك مثلا في وزارات التهيئة والتجهيز والضمان الاجتماعي والتضامن.....،هذا إضافة إلى الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر، والتي كلفتها ما يقارب 60مليار دولار. ونتج عنها من تخريب للمنشآت القاعدية والاقتصادية وتعطيل الإنتاج،ورفع نسب التضخم والبطالة؛
- هذا وقد بدأت نفقات التسيير في التراجع بالنسبة لنفقات التجهيز في الفترة الأخيرة وبالضبط في سنة 2006م،حيث مثلت 48.77% من إجمالي النفقات،ولتقدر بـ46.68%من إجمالا لنفقات لسنة 2008م؛
- وفي الأخير يمكن القول بان الزيادة في نفقات التسيير كان من المفروض أن تؤدي إلى نتائج معتبرة في الجهاز الاقتصادي، ولكن ما يلاحظ هو عكس ذلك،وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض النقائص؛
- سوء التسيير والاستخدام السيئ للمال العام من قبل للآمرين بالصرف،حيث بلغت خسائر سوء التسيير خلال ثلاث سنوات الأخيرة "2005-2007"،ما قيمته 104.000مليار سنتيم وهذا كنتيجة لسوء دراسة تسيير المشاريع العمومية،ومراجعة أسعرها حسب تغيرات السوق؛
- إضافة إلى هذا فان النفقات الاجتماعية، والتي تأخذ نسبة لا باس بها من نفقات التسيير (حوالي 6%حسب تقديرات 2008م)لاتصل إلى مستحقيها.

2- نفقات التجهيز:

هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وتقسم إلى ما يلي[18]:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة:و تشمل النفقات التي تستند إلى أملاك الدولة أو إلى أملاك المنظمات العمومية و شبه عمومية، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى برأس المال.

ولهذه النفقات دور ايجابي في زيادة الإنتاجية، ونمو الدخل الوطني ، فالشهرة التي تحضى بها هذه النفقات تجد جذورها في تحاليل الإقتصاد البريطاني "جون مينارد كيتر" الذي برهن أن في فترة ركود اقتصادي تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي تقوم بأدائه "مضاعف الاستثمار."

ومن خلال الجدول والشكل التالي يمكن تحليل دور هته القطاعات في إحداث التنمية الاقتصادية.

جدول رقم (05) : يبين تطور نفقات التجهيز للسنوات (95-00-06-08-09)

الوحدة: ألف دج

السنـوات	المبلـغ	النسبة من إجمالي النفقات ٪
1995	296900000	40,40
2000	290239000	23,12
2006	1347988000	51,23
2008	2304892500	53,32
2009	2.597717000	51

المصدر: قوانين المالية (-95-00-06-08-09)

شكل رقم (01) : يبين تطور نفقات التجهيز في الجزائر(95-00-06-08-09)

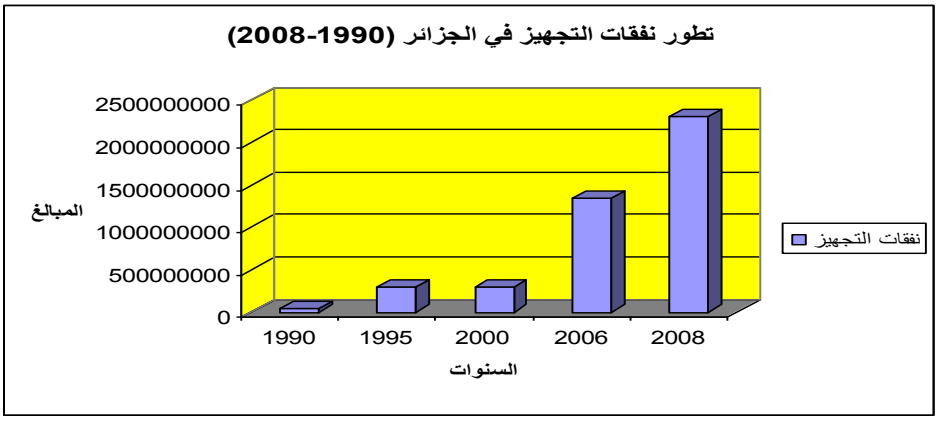

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات وزارة المالية 2008

تشكل نفقات التجهيز أهمية بالغة، و خاصة في الدول النامية و منها الجزائر التي تفتقر إلى الهياكل السياسية و البنية التحتية و الخدمات التعليمية و الصحية و الاجتماعية، و التي تعتبر المقومات الأساسية لإحداث تنمية اقتصادية جادة، و هو ما يكسب خطط التنمية الاقتصادية أهمية خاصة في توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، و على هذا الأساس و ضعت الحكومة الجزائرية على عاتقها مسؤولية تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي عن طريق السياسة المالية و النقدية و التي تلعب دورا هاما في مجال تكوين الرأسمال، ومن خلال الجدول والشكل السابقين يمكن تحليل و معرفة مراحل تطور نفقات التجهيز خلال فترة (1990-2008م) و إلى مدى أسهمت في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية.

وبداية سعت خطط التنمية المتلاحقة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري (أنظر الجدول و الشكل أعلاه)، حيث قدرت عام 1990م 47700 مليون دج، أي ما نسبته 34.95 % من إجمالي النفقات كما أن نفقات التجهيز هذه تضاعفت عام 1995 م إلى أكثر من 6 مرات بالمقارنة مع السنة الأولى من فترة الدراسة حيث قدرت 296900 مليون دج، و هي تمثل ما نسبته 40.40% من إجمالي النفقات و استمرت نفقات التجهيز في التزايد إذ قدرت عام 2006م بـ 1347988 مليون دج، أي بنسبة 51.23 % من إجمالي النفقات[19].

و مما سبق يمكن تقسيم تطور نفقات التجهيز حسب الفترات التالية:

- **خلال الفترة 1990-1995م**: عرفت نفقات التجهيز خلال هاته الفترة تزايد مستمر، نتيجة تنشيط النمو الاقتصادي و تشجيع الاستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحية، مع إعطاء الأولوية إلى إتمام البرنامج الجاري و المقدرة في نهاية السنة 1994م بـ 330 مليار دج[20]؛
- **خلال الفترة 1996-2000م**: خلال هذه الفترة عرفت نفقات التجهيز تذبذب، حيث انخفضت سنة 1996م، نتيجة للتدابير السياسة التي إتخدت لخفض الإنفاق و ترشيده، غير أنها عادت للارتفاع مرة ثانية سنة 1997-1998م و ذلك نتيجة لسياسة الدولة المتبعة لتنمية الاقتصاد، وذلك بتنمية بعض القطاعات الحساسة كقطاع الصناعة و قطاع الفلاحة و الري، حيث نجد أن هذا الأخير خصص له مبلغ 23200 مليون دج، سنة 1995م، أي ما نسبته 15% من نفقات التجهيز، أي زيادة بـ 20335 مليون دج، و هي تمثل نسبة زيادة 46.71%، إضافة إلى هذا قامت الدولة بترقية قطاع الصناعة و إعادة هيكلته، وذلك من خلال المنشآت الاقتصادية و الإدارية حيث نجد أنه خصص لها مبلغ 25500 مليون دج سنة 1995م، أي ما نسبته 8.18 % من إجمالي نفقات التجهيز، ثم نجد هذه الإعتمادات ارتفعت إلى 57694.5 مليون دج سنة 2000م، أي ما نسبته 19.87% من إجمالي نفقات التجهيز، حيث قدرت الزيادة بـ 32195.5 مليون دج أي بنسبة زيادة 55.80% عن سنة 1990م. ونجد انه خلال سنة 2000م،انخفضت نفقات التجهيز مرة أخرى مقارنة بسنتي 1995-1996م،ويمكن تفسير هذا التراجع بالإجراءات الحذرة التي اتخذت بعد تقلبات سوق النفط،خلال سنة 1998م وخلال الثلاثي الأول من سنة 1999م،بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لوقف الأشغال الكبرى التي شرع في انجازها ميدانيا،غير أن هذه الإجراءات لم تكن ملائمة وبالفعل إذا استؤنفت أشغال مشروع متفق فإن تكلفته الأولية تتضاعف مرتين،وأحسن دليل على ذلك هو مترو الجزائر ومطار الجزائر.
- **الفترة من 2001-2005م**: عرفت نفقات التجهيز زيادة كبيرة حيث قدرة بـ290.239مليار دج ثم انتقلت إلى 1347.988مليار دج سنة 2006م،أي زيادة بـ1057.749 مليار دج، وهي تمثل ما نسبته 78.46%زيادة مقارنة بسنة 2000م،كما سجلت نفقات التجهيز معدل نمو أسرع مقارنة بنفقات التسيير، طبقا لبرنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية و المشاريع الأخرى، و التي تمت

مباشرتها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الحكومة إبتداءا من سنة 2001م , ضمن أفق حماية المكتسبات المحققة في مجال التوازنات الاقتصادية المالية الكلية , حيث خصصت الموارد للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حددتها الحكومة كقطاع الفلاحة و الري، السكن، التعليم، الكهرباء الريفية والغاز، و ذلك للاستجابة أكثر إلى متطلبات الشعب المتعددة و خاصة الشغل و السكن.

- **الفترة** 2006-2008**م**: تمثل هذه الفترة فترة تحول جذرية بالنسبة لنفقات التجهيز، حيث نجد أنه ومع بداية سنة 2006م خصص لنفقات التجهيز مبلغ 1347.988 مليار دج، و هي تمثل ما نسبته 51.23 % من إجمالي النفقات لسنة 2006م، ثم نجد أن سنة 2008م تعد السنة الثالثة على التوالي التي تتجاوز فيها نفقات التجهيز نفقات التسيير، حيث خصص لها مبلغ 2304.8925 مليار دج، أي ما نسبته 53.32% من إجمالي النفقات، أي زيادة بمبلغ 956.9045مليار دج عن سنة 2006م، و هي ما تمثل زيادة بنسبة 41.52%، ونجد أنه في هاته الفترة لم يتغير الإطار الاقتصادي الكلي لقانون المالية 2008م كثيرا بالمقارنة مع أطر قوانين المالية الأخيرة (2006-2008)، بسبب الاستقرار الاقتصادي والمالي الذي سجل خلال السنوات الأخيرة.

ونجد أن هاته النفقات (نفقات التجهيز) ارتفعت نتيجة لسياسة الحكومة، و المتمثلة في ترقية الهياكل القاعدية و المنشآت الإدارية، ووضع مناخ مناسب للاستثمار، وذلك من اجل جذب الرأسمال الأجنبي وجذب الاستثمار إلى البلاد، وقد قامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات في هذا الجانب فمثلا، قامت بشق لطرقات عبر كل التراب الوطني , وتحسين أرضيتها خاصة في المناطق الصناعية , و لعل أهم مشروع في الجانب يمثل في: طريق اليسار شرق و غرب (قيمة المشروع 7 مليار دولار مقيم على عدة سنوات)، و الذي يربط الحدود الغربية بالشرقية، و الذي يعول عليه الكثير في بعث عملية التنمية، إضافة إلى هذا نجد أن الدولة اتجهت في هاته الفترة إلى تطوير بعض القطاعات الحساسة كقطاع الصناعة (سواء الغذائية أو الثقيلة)، و أيضا القطاع الفلاحي الذي يعتبر قطاع مهم للاقتصاد، و قد عمدت الحكومة بتدعيم هذا القطاع , بمنح إعانات و أغلفة مالية، من اجل استصلاح الأراضي و إثمارها في المجال الفلاحي , حيث نجد انه خصص لقطاع الفلاحة و الري مبلغ 112.918 مليار دج سنة 2006م، إي ما نسبة 9.65% من إجمالي نفقات التجهيز، ثم ارتفع المبلغ المخصص لهذا القطاع سنة 2008م إلى 308.559 مليار دج، اي نسبة 63.4% من هذه المبالغ، وهذه الزيادة تبرز الأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع، من اجل بعث التنمية خاصة في المناطق الريفية.

كذلك نجد أن ارتفاع نفقات التجهيز في هاته الفترة، راجع إلى سياسة الدولة في دعم فئات الشباب ذات الكفاءة المهنية، ودعم اليد العاملة المحرومة بخطط مدعمة عبر قطاعات مثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و كذا قطاع الصناعات التقليدية، وذلك عبر وكالات دعم الشباب بمنح إعانات و قروض بدون فائدة لهذه الفئة، هذا إضافة إلى الخطط التنموية التي تبرمجها من اجل ترقية بعض المناطق، كخطط ترقية الجنوب الذي طرحه رئيس الجمهورية، وذلك بتهيئة البلديات و القرى بكامل المرافق

و بناء الهياكل السكنية،و دعم الفئات المحرومة بإعانات و في هذا الإطار خصصت الدولة في قانون المالية لسنة 2008م صندوقا لضمان تمويل عمليات إنهاء المباني غير مكتملة، حسب "مشروع قانون مطابقة المباني و استكمال انجازها"[21].

أما في إطار السكن، فنجد أن هذا القطاع قد اخذ حصة لا بأس بها، حيث أخد ما نسبته 6.33% سنة 2006م من إجمالي نفقات التجهيز، أما في سنة 2008م فانه استحوذ على ما نسبته 13.56% من أجمالي نفقات التجهيز، ونجد أن الزيادة في هذا القطاع لسنة 2008م راجعة أساسا إلى ارتفاع أسعار مواد البناء " أساسا الاسمنت و الفولاذ " حيث رصدت الحكومة ميزانية خاصة لدعم سعر مادة الفولاذ، بلغ سعر طن الفولاذ ما بين 900 و 1000 دولار في نهاية سنة 2007م وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر لا تنتج من الفولاذ محليا سوى 23% من احتياجاتها، و الباقي أي 77% يستورد من الخارج[22].

رابعا : تطور الرصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة (1995-2010)

1- الرصيد الميزاني :

نظرا لتزايد دور تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جعل الحكومة الجزائري تركز على الزيادة المفرطة في النفقات العمومية، وذالك لتمويل الأنشطة الاستثمارية خلال هذه الفترة (1990-2010) مما جعل الميزانية العامة تعاني من عجز دائم.

ويعد عجز الميزانية العامة من أعقد و أخطر المشاكل التي تواجه كافة دول العالم، و بصفة خاصة الدول النامية. ومنها الجزائر، و يمكن النظر إلى عجز الميزانية باعتباره أحد أهم المحاور الرئيسية، التي تقع في دائرة النشاط المالي للدولة. فضلا عن أن حجم هذا العجز و نطاقه،يرتبط بدرجة كبيرة بمدى كفاءة الدولة في إدارة المال العام،من حيث تحصيله و أسلوب تخصيصه لتمويل مختلف مجالات الإنفاق العام، وإضافة فإن

عجز الميزانية العامة و أسلوب تمويله سواء من مصادر داخلية أو خارجية،سوف يترتب عليه العديد من الآثار الإقتصادية و الإجتماعية و كذلك السياسية التي تؤثر في قدرة الدولة على انجاز معدلات نمو حقيقية[23].

1-1- أسباب عجز الميزانية العامة :

الزيادة في الإنفاق العام:بالأخذ بنظرية العجز المنظم و المقصود و هي تعبير عن أفكار كينز و ليندال و التي مفادها زيادة النفقات العامة خاصة في الكساد،بحيث يحدد تغير مباشر في زيادة الدخل الوطني و ذلك يكون جهاز إنتاجي في الدول المتقدمة يتميز بالمرونة تمكنه من زيادة عرض السلع و الخدمات و معالجة الركود الإقتصادي في الإنفاق العام و هي مسألة هامة كونها تعمل على زيادة التشغيل حتى و إن أدى

ذلك إلى إحداث التضخم فحسب هذه النظرية يجب أن لا يخاف عنه الدول طالما لم يبلغ الإقتصاد مستوى العمالة الكاملة وتؤدي الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة في الإتفاق إلى زيادة الضرائب على المداخيل مما تمكن من القضاء لاحقا عن هذا العجز[24].

1-2- تراجع إيرادات الدولة :

و يتجلى بشكل بارز في بلدان العالم الثالث حيث تمكن ملاحظة ما يلي:

- ارتفاع درجة التهرب الضريبي الناجم عن اتساع الإقتصاد الموازي و ضعف تأهيل الإدارة الضريبية؛
- ارتفاع الضغط الضريبي "ارتفاع معدلات الضريبة "؛
- ضعف النمو الإقتصادي وارتفاع البطالة.

1-3- طرق تمويل عجز الميزانية :

تكون الدولة في مواجهة العجز أمام مجموعة من الخيارات الممكنة للتمويل من خلال "زيادة الضرائب –الإقتراض-الإصدار النقدي"

- **المديونية و تمويل العجز**: تقوم الحكومات باللجوء إلى الإقتراض العام للتمويل العجز سواء من خلال طرح أوراق مالية أو الإقتراض من مؤسسات دولية وإستناد البعض في التمويل باللجوء إلى القروض وإلى نظرية مفادها أن القروض تمحو أنفسها بنفسها بمرور الزمن نظرا بكون أن العبء الحقيقي للقروض يتناقض بصفة مستمرة بسبب الزيادة في عدد السكان وزيادة حجم الثروة الوطنية،كما أن هذه الأدلة تعتبر وسيلة في يد الدولة سحب الفائض من الكتلة مما يؤدي إلى إنخفاض التضخم.
- **الإصدار أو النقدي**: ويشير هذا الأسلوب في التمويل نقاشات مردها في النهاية إلى أثر الإصدار النقدي على المتغيرات الحقيقية مما أدى إلى إرتفاع الصافي في الكتلة النقدية {أي إرتفاع متناسب في الأسعار}دون أن تمس ذلك بالمتغيرات الحقيقية.
- **الضرائب**: وهي أهم وسائل تمويل هذا العجز،حيث أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في معدلات الضريبة ويمكن هذه الزيادة أن تجعل من وعائها الأرباح الصافية للمؤسسات ذات القطاع،الخاص فإن القطاع يمكن أن يقرر تحويل هذه الزيادة إلى المستهلكين لرفع الأسعار حتى تحافظ على مستويات الأرباح

2- سياسة عجز الميزانية في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية :

تتأثر الميزانية العامة في الجزائر بمختلف التوازنات الخارجية، لكون الإيرادات تخضع بدرجة كبيرة لما يطرأ على السوق النفطية من جهة، وأنا الإيرادات العامة ترتكز بنسب عالية على الجباية البترولية من جهة أخرى والجدل والبيان التالين يوضح ذالك.

جدول رقم (06) : يبين تطوير الرصيد الميزاني للجزائر للسنوات (95-00-06-08-09)

الوحدة: ألف دج

البيان / السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الرصيد
1995	586500	732875,979	-148376
2000	1028840	1255567,164	-226727
2006	10667620	263143,977	-963815
2008	1924000	4322861,696	-3298862
2009	2.786.600	5.191.458.485	-22.674.541

المصدر: قوانين المالية (95-00-06-08-09)

من خلال الجدول و البيان السابقين , نلاحظ أن رصيد الميزانية يمتاز بالعجز خلال الفترة محل الدراسة باستثناء سنة 1990م , وهذا نظرا للزيادة المفرطة للنفقات العامة، حيث نلاحظ أن الرصيد كان موجبا سنة 1990م " 16000 مليون دج " ثم أصبح الرصيد سالب , حيث بلغ حوالي (148.37 مليار دج) سنة 1995م ثم ارتفع الرصيد السالب إلى حوالي (-226.727 مليار دج) سنة 2000م أي زيادة الرصيد السالب بنسبة 64.44% و ارتفع الرصيد السالب من سنة 2000مالى سنة 2006م بنسبة 23.52% ثم استمر هذا الرصيد السالب في الارتفاع حيث قدر بـ (-2398.861 مليار دج) سنة 2008م بنسبة زيادة سالبة 59.82% عن سنة 2006م.

ونجد ارتفاع عام الرصيد السالب بين سنتي (1995-2008م) بنسبة 93.81% وبهذا فانه يمكننا القول بأنه منذ 1995م حتى نهاية 2004 كان عجز الميزانية عجزا مفروضا، نظرا للنفقات الهائلة والضخمة التي تحملتها الدولة إضافة.

3- تحليل سياسة عجز الميزانية للفترة (1995-2004) :

- المديونية الكبيرة للجزائر حيث بلغ إجمالي الديون سنة 1996م حوالي 33.65 مليار دولار، الشيء الذي أثقل كاهل الدولة خاصة فيما يتعلق بخدمة الدين و التي كانت سنة 1994م حوالي 47.1% من حصة الصادرات، وهذا ما شكل خطرا حقيقيا على الاقتصاد الوطني وأدى إلى زيادة عجز الميزانية
- التوسع العام لدور الدولة من خلال قيامها بالخدمات المجانية " كالتعليم، الصحة، تسيير، المرافق العمومية.....الخ "، وكذا تدعيم بعض السلع الاستهلاكية[25].

- كذلك يفسر هذا العجز بتراجع أسعار المحروقات، إذ بلغت سنة 1998م 12.85 دولار للبرميل هذا ما انعكس على إيرادات الجباية البترولية.
- إن الأوضاع البترولية السلبية لسنة 1998م استمرت أثارها إلى ما بعد سنة 2000م أين سجلت سوق النفط تحسنا مما سمح بتقليص العجز بنسبة 0.35% من الناتج المحلي الخام BIP , كما لا ننسى في هاته المرحلة (1990-2000م) المشكل السياسي و الأمني و الذي نتجت عنه نفقات إضافية.

كل هذه الأسباب أدت إلى ارتفاع النفقات على حساب الإيرادات و بالتالي فرضت عجز في الميزانية وأعتبر هذا العجز خلال هذه الفترة أي قبل سنة 2004 حسب الاقتصاديين بالعجز المفروض نظرا للأسباب السابقة.

4- تحليل سياسة عجز الميزانية للفترة (2005-2010):

نظرا لتحسن الوضعية المالية و الاقتصادية للجزائر نتيجة للإصلاحات الاقتصادية،وارتفاع أسعار المحروقات،و تراجع المديونية الجزائرية لتبلغ 17.19مليار دولار سنة 2005م، 15.37 مليار دولار سنة 2006م، لتبلغ 900 مليون دولار 2007م، [1] وحوالي 4.8 مليار دولار2009، وارتفاع احتياطي الصرف خلال الفترة الأخيرة حيث بلغ سنة 2009 حوالي 150 مليار دولار، كذلك تسجيل معدلات نمو في الناتج المحلي الخام حيث قدر بـ 5.1 سنة 2005.

ومن هنا نجد أن العجز في الرصيد الميزاني للجزائر ابتداءا من سنة 2005م هو عجز مقصود وليس عجز مفروض.

وقد اتبعت الحكومة أسلوب العجز المقصود، من اجل السماح بتوزيع الأعباء الاستثمارية الكبيرة على عدة سنوات مثلا، مشروع طريق شرق- غرب (7 مليار دولار مقيد عدة سنوات)، كذلك يمكن أن يؤدي العجز المقصود حسب النظريات الاقتصادية الحديثة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية وعلى سبيل المثال بلغ عجز الميزانية لسنة2009م حوالي 22.674.541000- مليار دج كان الهدف الأساسي لسياسة ميزانية الدولة هو تمويل المشاريع الاستثمارية.

خامسا : تقييم سياسة الميزانية و أثرها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1995-2009)

إن رسم التصور التنموي للاقتصاد الجزائري في ظروف اقتصادية تميزت بسرعة التغيير وخاصة مع بداية التسعينات أي فترة الإصلاحات الاقتصادية، حيث كان الاقتصاد الجزائر يمر بمرحلة صعبة سببها الأساسي هو تراجع الإيرادات في ميزانية الدولة وتفاقم مشكل المديونية وتراجع نسبة النمو الاقتصادي مما جعل الحكومة تضع أولويات أثناء إعداد الميزانية العامة وذالك للخروج من مشكل تبعية الإيرادات لقطاع المحروقات ومشكل المديونية وكذالك دفع التنمية الاقتصادية إلى الأمام، ومما يلاحظ من خلال المحور الأول والثاني من خلال تحليل ودراسة النفقات والإيرادات خلال الفترة (1990- 2009) نصل إلى تحليل نتائج دور سياسة الميزانية العامة وواقع التنمية الاقتصادية[26].

1- الحالة المالية :

بالنسبة لهذه الفترة و بالخصوص في السنوات الأخيرة، فان ما يلاحظ هو التحسن الواضح للوضعية مالية للجزائر نتجه للسياسات الميزانية المتخذة من طرف الدولة خلال فترة (1994-2009) عن طريق التسيد المسبق المديونية في السنوات الأخيرة مما أعادة الصورة الحسنة للاقتصاد الجزائر في الخارج رغم أنه كلف ميزانية الدولة مبالغ ضخمة خصصت لتسديد الديون وخدمات الديون ويمكن إعطاء صورة تفصيلية على المديونية في الجزائر وكيف استطاعة الدولة الخروج من هذا المشكل عن طريق التسديد المسبق.

1-1- بالنسبة للمديونية :

إن حقيقية المديونية في الجزائر تمتد إلى بداية الثمانينات حيث استغلت الجزائر فرص عرض كبير لرؤوس الأموال على مستوى السوق الدولي وتحصلت على قروض استعملت بصفة أساسية في تمويل مشاريع التنمية ذات مردودية ضعيفة ويمكن توضيح أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد المديونية.

1-1-1- أسباب المديونية في الجزائر :

استعمال القروض المحصل عليها في مشاريع التنمية ذات مردودية ضعيفة الربحية، هجرة وهروب رؤوس الأموال نحو الخارج،ارتفاع معدل الفائدة لهذه القروض والتي أدت إلى تضخم الديون، انخفاض أسعار المحروقات باعتبارها المورد الوحيد الذي يعول عليه إلا أن تذبذب أسعاره أثر سلبا على الموارد المالية للدولة فاتجهت إلى الاستدانة من الخارج، تدهور معدلات التبادل وارتفاع قيمة الواردات مقابل انخفاض قيمة الصادرات، تزايد قروض قصيرة الأجل حيث الهدف منها تمويل التجار إلا أن تزايدها كان بسبب توجيهها لأغراض أخرى بخلاف تمويل التجارة مثلا خدمة الديون متوسطة وطويلة الأجل.

1-1-2- تطور المديونية في الجزائر :

يوضح الجدول والشكل التالين، تطور المديونية الخارجية وهذا بالنسبة للديون متوسطة الأجل وقصيرة الأجل حيث نسجل في سنة 1980 مجموع هذه الديون 19.37 م/دولار ثم بدأت في الارتفاع حتى بلغت سنة 1996 ما قيمته 33.651 م /دولار، وهذا راجع للصدمة البترولية سنة 1986، وقلة موارد الدولة وبعدها تراجعت لتبلغ سنة 2004 ما قيمته 21.821 م /دولار حتى وصلت وحسب آخر التصريحات الحكومة لسنة 2009م إلى 4.8 مليار دولار.

جدول رقم (07) : يبين تطور المديونية في الجزائر (1980-2009)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1980	1985	1990	1996	2001	2003	2009
إجمالي الدين	19,3	18.4	24.4	33.6	22.5	23.3	4.8

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير بنك الجزائر 2008

شكل رقم (02) : يمثل تطور المديونية في الجزائر (1980 – 2009)

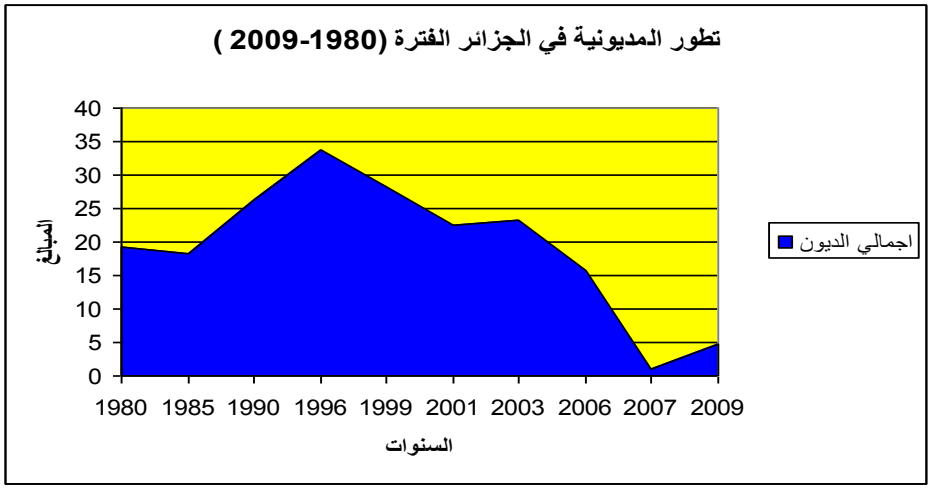

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير بنك الجزائر 2008

إن المديونة الخارجية قد تم السيطرة عليها، وابقي على التوازنات الاقتصادية الكلية، فحجم المديونية تناقص منذ 1996م، و بلغ نسبة 59%من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1999، 42%في 2002 , 38% في نهاية سنة 2002م فقد انتقل من 33.5 مليار في 1999م، إلى 22.5 مليار دولار خلال سنة 2002م، ثم تراجعت المديونية الجزائرية لتبلغ 17.19 مليار دولار سنة 2005م، 15.37 مليار دولار سنة 2006، لتبلغ 900 مليون دولار 2007م. ثم تزايدت 2009 مبلغ 4.8 مليار دولار.

2- تطور أسعار الصرف وميزان المدفوعات:

بلغت احتياطات الصرف في نهاية 2002م 21.7 مليار دولار، أي ما يعادل 22 شهرا من الواردات[27]، و قد أوضح محافظ بنك الجزائر، حسب المعطيات المتوفرة بعد دراسة الوضع المالي للجزائر لعام 2005م ووضع الو التوقعات لعام 2006م، أن المعطيات المتوفرة دعمت الاستقرار الاقتصادي للجزائر من حيث المؤشرات الكلية، حيث سمحت المداخيل القياسية للجزائر بتشكيل احتياطي للجزائر صرف قدر نهاية سنة 2005م 87.5 مليار دولار إلا إن هذا الاحتياطي بدا في الانخفاض نتيجة لانخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو، علما أن معظم صادرات الجزائر و المتمثلة أساسا في المحروقات الجزائر تصدر بالدولار، أما بالنسبة للواردات و التي اغلبها من الاتحاد الأوروبي فإنها تسدد باليورو.

ففي هذا الشأن يرى الخبير الاقتصادي الجزائري " ناصر حلوة " إن تحصيل الجزائر لـ59 مليار دولار كعائدات بترولية , ليس ذات أثر كبير، طالما إن الخزانة العامة تفقد 50% من مداخيل نفطية مفترضة، بسبب اعتماد الجانب الجزائري على الاستيراد من منطقة اليورو، في حين يصدر إلى مناطق الدولار، ولاحظ الخبير بهذا الصدد، أن المسألة تفسر عدم ارتفاع الوضع المعيشي الجزائري العام على الرغم من الوفرة المالية الظاهرة، بسبب ضعف السياسة المالية المنتهجة، ما جعل إمكانات الجزائر محدودة على هذا الصعيد على الرغم من تخطي احتياطات الصرف عارضة المائة مليار دولار.

من جهته كشف وزير المالية الجزائري السابق " عبد اللطيف بن أشنهو " أن الجزائر تخسر 250 مليون دولار جراء انخفاض سعر الدولار في مقابل اليورو، وأوضح بن أشنهو لـ" إيلاف "، أن الجزائر لا يمكنها اعتماد اليورو كعملة مرجعية في تعاملاتها التجارية في مجال الصادرات لان الدولار بالنسبة للأسواق النفطية هو العملة المرجعية الأساسية مشيرا إلى صعوبة إقدام الجزائر على تقليص اعتمادها على اليورو في وارداتها، لارتباطها التجاري بأوروبا حيث تعد القارة الأوروبية الشريك التجاري الأول للجزائر بما يصل إلى حدود 80% من الواردات الجزائرية مقابل 20 في المائة فقط بالدولار و في هذا الشأن يمكن إعطاء المؤشرات التالية:

- ارتفعت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي من 11.729 مليار دولار عام 2006م إلى 14.212 مليار دولار عام 2007م , كما ارتفعت واردات الجزائر خلال الثلاثي الأول من سنة 2008 بنسبة 25.44 بالمائة مقارنة بالثلاثي الأول من 2007؛
- بلغت نسبة الزيادة في الواردات المنتجات الصناعية المستورة من قبل الجزائر من الاتحاد الأوروبي بـ 24.06بالمائة ما بين 2006 و 2007 , كما ارتفعت واردات المنتجات الفلاحية بـ 28.12 بالمائة مقابل نسب 30.15 بالمائة للمنتجات الزراعية المحلولة؛
- ارتفعت قيمة استيراد السيارات بمختلف أنواعها خلال الثلاثي الأول من سنة 2008 بنسبة 38.26 بالمائة , حيث قدرت بـ 800.72 مليون دولار مقابل لا 579.14 مليون دولار عام 2007 و ارتفعت نسبة الواردات للمواد الغذائية بـ 57.56 بالمائة في نفس الفترة منها 195.6 بالمائة للزيوت الخاصة

بالصناعة الغذائية و 98.46 بالمائة للحبوب و81.98 بالمائة للحليب و 45.94 بالمائة للقبول الجافة و20.27 بالمائة للحوم[28].

- زادت الواردات مواد التجهيز بنسبة 41 بالمائة و أدوات الإنتاج بـ 15.6 بالمائة و الخشب بـ 17.16 بالمائة؛
- ارتفاع احتياطات الجزائر من الذهب، حيث جاء في تقديرات الهيئة الدولية، في تقريرها الصادر على موقعها الالكتروني، أن الاحتياطي الجزائري من الذهب قدر خلال السنة الحالية (2008م) بـ173.6 طن، و يمثل نسبة 5.6 بالمائة من احتياطي الذهب العالمي، و تحتل الجزائر الرتبة الثانية عربيا، بينما تمتلك لبنان التي تعد أول دولة عربية في مجال احتياطات الذهب، احتياطا يصل إلى 286.8 طن، و تمتلك ليبيا 143.8 طن. أما المملكة العربية السعودية المصنفة في الرتبة 26 عالميا فتمتلك احتياطيا يقدر بـ143.0 طن بنسبة تصل إلى 4.9 بالمائة من الاحتياطي العالمي؛
- بلغ عدد البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية إلى غاية نهاية 2007م، 11 بنكا و مؤسسة مالية عمومية وبنك تعاضدي (الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية)، علاوة على 17 بنكا ومؤسسة مالية ذات رؤوس أموال مشتركة اكبر نسبة منها أجنبية؛
- تمت السيطرة على معدل التضخم و الحد من انتشار هذه الظاهرة، فقد وصل هذا المعدل إلى 3.5% في نهاية سنة 2002م؛
- تسجيل نمو للناتج المحلي الخام قدر بـ5.1% سنة 2005م.

هذه بصفة عامة بعض المؤشرات الأساسية للوضعية المالية الجيدة التي لم يعرفها الاقتصاد الجزائري منذ سنتين، واللغز يكمن في كون هذه الوضعية المالية لم تكن الاقتصاد الجزائري من الانطلاق، وخاصة القطاع الصناعي، و لم ترفع المعاناة الاجتماعية التي يعيشها الشعب الجزائري.

ويمكن في الأخير التركيز على تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2003-2007)، من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (03) : يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2003-2007)

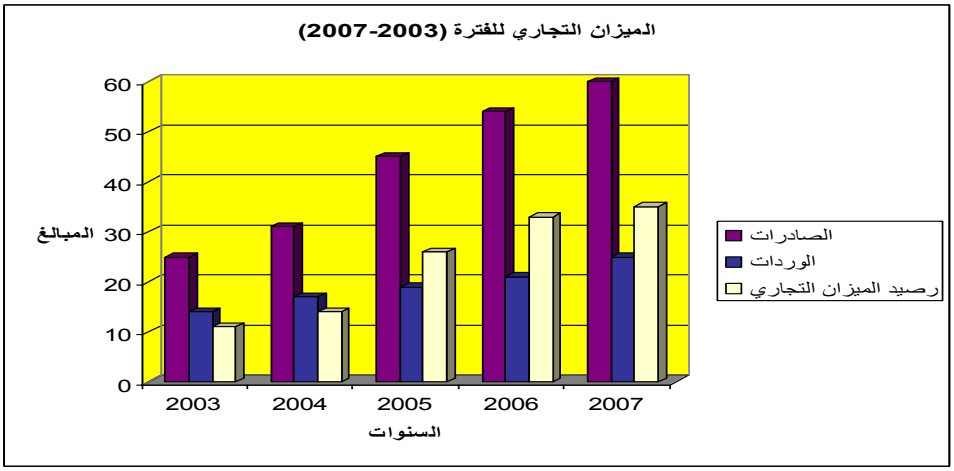

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير بنك الجزائر 2008

من خلال الشكل نلاحظ التطور الايجابي رصيد ميزان التجاري خلال فترة(2003-2007) حيث بلغ سنة 23007 حولي 57 مليار دولار كصادرات تبقى المحروقات تمثل نسبة 98 / من الصادرات ونلاحظ تنامي كذالك الوردات خلال هته الفترة مما يؤثر مستقبلا على الميزان التجاري في حالة انخفاض اسعار المحروقات الدولية، لهذا عمدت سياسة الدولة الأخيرة 2009م إلى سياسة التقليل من الوردات الغير ضرورية بهد المحافظة على الفائض اتلموجود في ميزان المدفوعات [29].

وفيما يخص تطور رصيد ميزان المدفوعات فنلاحظ سيطرة ميزان العمليات الجارية بينما يبقى ميزان رأس المال يحقق رصيد سلبي نظرا لعدم دخول رؤوس أموال أجنبية تساهم في رفع هذا الرصيد وتزيد من تمويل التنمية الاقتصادية [30].

3- الوضع العام للنمو في الجزائر خلال فترة الدراسة :

كشف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2008م، الصادر عن البنك العالمي، عن تواضع نسب النمو في الجزائر في سنتي 2006-2007م، حيث لم يتجاوز 108بالمائة عام 2006م مقابل 3.4بالمائة عام 2007م.

ويرجع هذا التراجع أساسا إلى قطاع المحروقات، لانخفاض في وتيرة نمو خاصة في عام 2006م الذي تزامن مع عمليات صيانة واسعة، ومع عدم تسجيل تطور كبير في الإنتاج.

فإن نسب نمو الجزائر تبقى حسب توقعات البنك بعيدة كثيرا عن تلك المعلنة من قبل السلطات العمومية و التي توفق 5 بالمائة، حيث أشارت الهيئة الدولية في التقرير السنوي الذي حمل عنوانا فرعيا " انتشار التكنولوجيا في الدول النامية " إلى تواضع نسب نمو الناتج المحلي الخام سنتي 2008 و 2009م , حيث يتوقع بلوغه 4 بالمائة عام 2008م , و 3.8 بالمائة عام 2009م.

وهي آخر سنتين لبرنامج دعم النمو الاقتصادي، الذي رصد له مبلغ إجمالي فاق 150مليار دولار، و بالتالي يتضح بان عائد الاستثمار في الجزائر ضعيف جدا مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم القيام بها خلال هذه السنوات، فالجزائر أنفقت متوسطا سنويا في مجال الاستثمار العمومي يفوق 10% من الناتج المحلي الخام (BIP) لتجني بعدها سنويا اقل من نسبة 5% مما يكشف عن اختلال،و عدم فعالية كبيرة فضخ نسبة 10% من القيمة الإجمالية للاقتصاد الجزائري، ثم الحصول على نسبة 2% أو 3%، يعني أننا لم نحقق اية نتيجة فعلية إذا استبعدنا المحروقات، فهناك ما يسمى الأثر المضاعف للنمو، الذي يرفض أن نحصل على أكثر مما نضخه من موارد، ولكننا نسجل حوالي 5% من قيمة الاقتصاد سنويا و هذا في حد ذاته يكشف عن وجود خلل وفق المقاييس الاقتصادية البحتة.

ورغم التطور الكبير لمستويات أسعار النفط التي قدر متوسطها عام 2007م حسب البنك العالمي أكثر من 71 دولار للبرميل و 73.2 دولار للبرميل بالنسبة لـ" صحاري بلند " الجزائري مما سمح للجزائر بتسجيل مداخيل فاقت 54 مليار دولار31، و فائضا في ميزان الحسابات بـ 29 مليار دولار أو نسبة

23% من الناتج المحلي الخام BIP فان مستويات النمو في الجزائر تأثرت بفعل الانكماش المسجل في قطاع المحروقات حيث سجل التقرير الدولي تواضع نمو حجم إنتاج البترول و الغاز في الجزائر نسبة 0.5بالمائة، وشدد التقرير أن غياب قطاع صناعي و إنتاجي قوي، و ضعف فعالية القطاع العمومي، و عدم تشجيع القطاع الخاص، ساهم في تواضع نسب النمو أيضا، و أن سجلت تقدما في مجال الاستقرار السياسي.

وحسب البنك العالمي فان الاقتصاد الكلي الجزائري سجل نتائج جيدة سنة 2007 و إن البرنامج الخامس للاستثمارات العمومية التي باشرتها الجزائر سنة 2005 سيسمح لقطاع السكن و النقل و الفلاحة بتوفير و ترقية مناصب الشغل في هذه النشاطات و في القطاعات المرتبطة بها.

واستشهد البنك العالمي في دراسة حديثة بعنوان " أفاق الاقتصاد العالمي 2008: الشرق الأوسط و شمال إفريقيا " بالجزائر كبلد ذي دخل المتوسط، مشيرا إلى إن المداخيل المتحصل عليها من المحروقات قد ازدادت بشكل طفيف مما أدى –حسب الدراسة- إلى ارتفاع طفيف لفائض الرصيد الجزائري. وكذا صندوق النقد الدولي دعمه للإصلاحات التي باشرتها الحكومة، من اجل تحرير الاقتصاد وإن نتائج هذه التوجهات الاقتصادية قد بدأت في الظهور، وأشار الصندوق في تقرير له ان الاقتصاد الجزائري " اجتاز شوطا كبيرا في مجال الإصلاح و انه يسير وفق برنامج مدروس و يحظى بقبول المؤسسات الدولية و الخبراء المحليين و الأجانب "

وحول النمو الإجمالي في الجزائر فقد استقر حسب صندوق النقد الدولي في نسبة 5% بسبب انخفاض الإنتاج من المحروقات مشيرا إلى أن النمو خارج المحروقات قد حقق نسبة 6% سنة 2007م وبالنسبة لسنة 2008م , أشار الصندوق إلى أن الوضع المالي الخارجي سيتعزز مع توقع تسجيل فائض في الرصيد الخارجي الحالي بنسبة 25% من الناتج المحلي الخام.

وفيما يتعلق بقانون المالية لسنة 2008م أشار إلى أن ارتفاع العائدات النفطية قد " تبقى الفائض الإجمالي في مستوى عالي بالرغم من ارتفاع النفقات العمومية ". ويتوقع للجزائر خلال سنتي 2008م و 2009م، نموا إجمالي يقدر بـ 9.4% بعد أن كان لا يتجاوز 5.1% بين 1990 و 1999م. وبلغت الصادرات 52.59 مليار دولار بارتفاع 98.8% مقارنة بسنة 2006 في حين وصلت الواردات إلى 43.27 مليار بارتفاع 88.27%، كما ارتفع الناتج الداخلي الخام للفرد في البلاد إلى 3968 دولار سنة 2007م مقابل 3478 دولار سنة 2006م.

خـاتمة :

من خلال دراستنا يمكننا القول بان الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة سجل نتائج ايجابية , ويرجع هذا التحسن إلى ملائمة الظروف الاقتصادية و السياسية و كذا الأمنية التي عرفتها البلاد و للاستدارة الكلية للمجهودات المبذولة منذ 1994م في مجال الإصلاحات (بعد تدخل المؤسسات المالية الدولية) و للارتفاع المسجل في أسعار النفط مما عزز المركز المالي للدولة , وهكذا فان الاستقرار الاقتصادي و السياسي

الذي عرفته الجزائر في الفترة السابقة قد اثر بصفة كبيرة على عملية التصحيح و كذلك على عملية تخصيص الموارد للقطاعات سواء الإنتاجية أو غير الإنتاجية ,و جذب فرص استثمار كبيرة (وطنية أو أجنبية) , إضافة إلى استعادة مصداقية الدولة لدى المؤسسات المالية الدولية و السوق المالي بصفة عامة و في إعادة توجيه التنمية االاقتصادية.

قائمة المراجع:

الكتب:

1- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2005.
2- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2007.
3- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 04، 2005
4- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004.
5- قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
6- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، 2007.
7- محمد طويلب، السياسة الميزانية للجزائر خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 1996-1997.
8- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي "حالة الجزائر 1990-2004" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2006.
9- فرحي محمد،تخطيط التنمية الاقتصادية من المنظور الاسلامي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، دفعة 2002-2003م.

القوانين، الأوامر، الأنظمة و التعليمات:

10- المادة 6 من القانون 84-17، المؤرخ في 17جويلية 1984م، المتعلق بقوانين المالية.
11- طبقا للمادتين 44-45 من القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.
12- إيراد لتغطية نفقة خاصة، تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز".
13- المادة 22، من قانون 84-17، المؤرخ في 07جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية
14- قانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 المتضمن قانون المالية لسنة 2006.
15- قانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005.

RAPPORTS:

16- Rapport sur la situation économique et sociale en 1997 (O.N.S) édition septembre. 1998
17- Bank of Algeria RAPPORT 2007 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE.2007
18- MINISTERE DES FINANCES RAPPORT DE PRESENTATION DU PROJET DE LA LOI DE FINANCES POUR. 2008
19- MINISTERE DES FINANCES Le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en.2007

[1]- علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 04، 2005، ص 67.

[2]- علي زغدود، **مرجع سابق**، ص 69.

[3]- محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، د م ج، ط 2، 2005، ص 383.

[4]- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، 1992، ص 44.

[5]- محمد طويلب، **السياسة الميزانية للجزائر خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 1996-1997، ص 08.

[6]- عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق**، ص 46.

[7]- **نفس المرجع**، ص 50.

[8]- محمد طويلب، **مرجع سابق**، ص 13.

[9] قانون المالية 84-17 المادة 11. المؤرخ في 07 جويلية 1984

[10] طبقا للمادتين 44-45 من القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984.

[11] كريم الجودي، **مذكرة توجيهية رقم 06-07 متضمنة في قانون المالية 2008**.

[12]- محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2005. ص.125.

[13] مد طويلب، **السياسة الميزانية للجزائر خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 1996-1997.ص 246.245.

[14] طبقا لنص المادة 08 من القانون 84-17 المتعلق بالمالية والمؤرخ في 07 جويلية 1984

[15] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006،ص.347.

[16] **نفس المرجع**،

نص المادة 08 من **القانون 84-17 المتعلق بالمالية والمؤرخ في 07 جويلية 1984.**

[17] Ministère des finances, **Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008.**

[18] علي بساعد، **المالية العمومية**، المعهد الوطني للمالية، ديسمبر 1992.ص 305.

[19] علي بساعد، **مرجع سابق**، ص 310.

[20] **Rapport sur la situation économique et sociale en 1997** (O.N.S) édition septembre 1998 p 39.

[21] نوردين موسى، **وزير السكن تصريح لجريدة الخبر**، الأربعاء 02 افريل 2008م , ص 04.

[22] **نفس المصدر.**

[23] حامد عبد المجيد دارو سميرة إبراهيم أيوب، **مبادئ المليةالعامة**، دار الجامعية، ص157.

[24] محمد طاقة و هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 270.

[25] Ministère des finances, **Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008.**

[26] Services du chef du gouvernement, **Le plan de la relance économique 2001 - 2004, les composantes du programme**, P4

[27] فرحي محمد، **التخطيط من منظور إسلامي**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، سنة 2002-2003م، ص197 .

[28] تقرير المكتب التمثيلي للتجارة الأمريكية (تقرير خاص بالدول التي تسجل أسوء مستويات الحماية في الملكية الفكرية و حقوق الملكية).

[29] **المرسوم رقم 467/2005 الصادر بتاريخ 10ديسمبر، 2005م**، الذي يخص شروط و تدابير مراقبة المنتجات المستوردة على مستوى الحدود.

[30] محمد فرحي، **مرجع سابق**، ص:198.

[31] **تقرير آفاق الاقتصاد العلمي "الشرق الاوسط و شمال إفريقيا "** الصادر عن البنك العالمي بتاريخ 10 جانفي 2008م.